مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9532

الجمعة، 12 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 17/35

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس–غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 17/35.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): في 11 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير أن القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبدعم من أربع دول، شنت أكثر من 50 غارة جوية وضربة صاروخية على أهداف في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك صنعاء وتعز والحديدة وحجة وصعدة وذمار وإب. ووفقا للما ذكره الحوثيون، أسفر ذلك عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ستة مقاتلين. وفي الوقت الراهن، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتحقق بشكل مستقل من هذه الأرقام. وحتى عصر اليوم، لم يبلغ عن تأثر أي من موظفي الأمم المتحدة أو مبانيها.

تأتي ضربات الأمس في أعقاب استمرار استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر، بما في ذلك ما أُبلغ عنه بأنه "أكبر هجوم حتى الآن" الذي وقع في 9 كانون الثاني/يناير، والذي تضمن مزيجا من الطائرات المسيرة والصواريخ التي اعترضتها القوات البحرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعقب اتخاذ القرار 2722 (2024)، في 10 كانون الثاني/يناير، عُلم بأن الحوثيين شنوا في 11 كانون الثاني/يناير هجوما آخر باستخدام صاروخ باليستي مضاد للسفن. وزعم الحوثيون أن الهجوم السابق كان "انتقاما أوليا" لمقتل مقاتلين حوثيين على يد القوات البحرية الأمريكية في حادث أبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر.

إننا نشهد دوامة من العنف تهدد بتداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية خطيرة في اليمن والمنطقة الإقليمية. إن التحسينات الأخيرة في المجال الإنساني هشة في البلاد ويمكن عكس مسارها بسهولة إذا ما وقعت حوادث أخرى، بينما يمكن أيضا تقويض التقدم المحرز في التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب، مما يترك الشعب اليمني يواجه تأثير الصراع المستمر.

هذه التطورات في البحر الأحمر وخطر تفاقم التوترات الإقليمية تبعث على القلق. إن هجوم الحوثيين بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن وأحداث الأمس تظهر أن المنطقة تسير على مسار تصعيدي خطير يمكن أن يؤثر على الملايين في اليمن والمنطقة الإقليمية والعالم.

دعا الأمين العام، في بيان صدر اليوم، جميع الأطراف المعنية إلى عدم تصعيد الوضع أكثر من ذلك، في سبيل إحلال السلام والاستقرار في البحر الأحمر والمنطقة الأوسع. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها لتحاشي المزيد من التصعيد وتخفيف حدة التوترات وممارسة ضبط النفس.

نؤكد من جديد أيضا أهمية ضمان سلامة وأمن الملاحة البحرية في المنطقة، على النحو الذي شدد عليه القرار 2722 (2024). وفي هذا الصدد، نحض أيضا على الإفراج الفوري عن السفينة MV Galaxy Leader، التي استولى عليها الحوثيون في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك الإفراج عن طاقمها.

وندعو المجلس إلى مواصلة جهوده في المشاركة بهمة مع جميع الأطراف المعنية لمنع حدوث المزيد من التصعيد وتفاقم التوترات الإقليمية، أو تقويض السلام أو الأمن أو التجارة الدولية على الصعيد الإقليمي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد خالد الخياري على إحاطته. بصراحة، وبالنظر إلى العدوان المسلح السافر على بلد ذي سيادة، كنا نود أن نرى الأمين العام يقدم إحاطة إعلامية اليوم.

إن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة، كما ورد في ميثاقها، تتمثل في منع تهديدات السلام وقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام وفقا لمبادئ القانون الدولي. ونلاحظ بأسف شديد أننا واجهنا بالأمس هذه الحالة، أي قيام مجموعة من البلدان بشن عدوان مسلح على دولة أخرى. في 11 كانون الثاني/يناير، شن ما يسمى بـ "التحالف الدولي"، برئاسة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ويضم أستراليا وكندا والبحرين وهولندا – التي تطلق على نفسها عاصمة العدالة العالمية – ضربة واسعة النطاق على أراضي اليمن. أنا لا أتكلم هنا عن هجوم على مجموعة ما داخل البلاد، بل عن هجوم على شعب البلد برمته. لقد شاركت الطائرات والسفن الحربية والغواصات. وهناك تقارير تفيد بأن زوارق البحرية الأمريكية أطلقت صواريخ توماهوك أيضا. وأصابت الغارات ميناء الحديدة اليمني ومدن صنعاء وصعدة وزبيد وتعز وذمار. قصف الأمريكيون وأقمارهم الصناعية المطارات والبنية التحتية الأخرى. في موقع الحفر، مما نجم عن ذلك انفجارات أدت إلى نشوب حرائق.

لسوء الحظ، ما نراه في اليمن مألوف بشكل مؤلم. ونفس صورة الدمار تتكشف بالفعل منذ ثلاثة أشهر في قطاع غزة.

في الوقت الحالي، أصبح اليمن الذي طالت معاناته مرة أخرى مرتعا للأعمال العدائية في المنطقة. فالحرب تمتد إلى البحر الأحمر وخليج عدن. من الواضح أن واشنطن لن تتوقف عند هذا الحد. وقال البيت الأبيض إنه يحتفظ بالحق في استئناف العمل العسكري إذا رأى المزيد من التهديدات. لا يتطلب الأمر خبيرا ليرى أن الولايات المتحدة ستحدد تلك "التهديدات" وتدابير ردها وفقا لتقديرها الخاص، من دون أدنى اعتبار للقانون الدولي.

وعلى النقيض لما يقوله زملاؤنا الغربيون، فإن الضربات الجماهيرية التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أراضي اليمن لا علاقة لها بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا تنطبق المادة 51 على حالة السفن التجارية. ولا يمكن التذرع بالحق في الدفاع عن النفس لضمان حرية الملاحة، وزملاؤنا الأمريكيون يدركون ذلك جيدا. وعلاوة على ذلك، لم يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن الحالة واضحة وضوح الشمس. وإن أعمال ما يسمى بالائتلاف تشكل انتهاكا صارخا للمادة 2 من الميثاق. إنه عمل آخر من أعمال العدوان العسكري يقوم به الغرب على نحو جماعي ليضيفه إلى القائمة الطويلة من "غاراته" على الشرق الأوسط الذي طالت معاناته. كل المسوغات القانونية الزائفة التي يسوقها البيت الأبيض لا تصمد أمام أي انتقاد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن "حرية الملاحة" تنظمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وفي حالة حدوث انتهاك، تتيح الاتفاقية التفاوض مع المنتهك وتقديم طلب للتحكيم أو إلى المحكمة الدولية لقانون البحار. وليس في تلك الوثيقة، أو في القانون البحري الدولي العرفي، ما يعطي أي شخص الحق في مهاجمة بلد ذي سيادة. ومن اللافت للنظر أيضا أنه بينما تحاول واشنطن إيجاد نوع من التبرير لأفعالها غير المشروعة، كانت غير متسقة في أدلتها. ويكفي أن نذكر الإشارة إلى القرصنة – وهي إشارة سخيفة تماما من الناحية القانونية – في بيان رئيس الولايات المتحدة. يتضح هذا لأي شخص اطلع على تعريف القرصنة في المادة 101 من الاتفاقية مرة واحدة على الأقل. ولكن حتى لو كنا نتكلم عن القراصنة، فإن الاتفاقية تعطي الحق في احتجاز سفينة قراصنة وتقديم الطاقم للمحاكمة بدلا من قصف بلد آخر مرة أخرى لإرجاعه إلى العصر الحجري.

لقد حذرت روسيا مرارا وتكرارا من مخاطر هذه التطورات. لقد دعونا باستمرار إلى وقف إطلاق النار في غزة، بما في ذلك من أجل

منع المزيد من التصعيد الإقليمي وتورط البلدان المجاورة، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على خلفية العملية العسكرية الوحشية التي لم يسبق لها مثيل في القطاع. لكن الولايات المتحدة عرقلت كل محاولات مجلس الأمن لاتخاذ قرار يطالب بإنهاء العنف. إن الغرب آثر مرارا وتكرارا استخدام القوة، بدلا من معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار مع التركيز على الحلول السياسية. وبدلا من جعل إسرائيل توقف إطلاق النار في غزة، يوفر لها الغرب فرصا لمواصلة إبادة النساء والأطفال الفلسطينيين.

خلال التصويت على القرار 2722 (2024)، بشأن ما يسمى بسلامة الملاحة في البحر الأحمر، الذي اشتركت في تقديمه اليابان والولايات المتحدة، حذرنا من أننا لا نستطيع أن نثق في تأكيدات الوفود الغربية بشأن حسن نواياها المزعومة. وكانت تعتزم منذ البداية تقديم تفسير منحرف للغة الغامضة لتلك الوثيقة غير المتماسكة من أجل محاولة إضفاء قشرة من الطابع القانوني على أعمالها الإجرامية. وإدراكا منا لمخاطر هذا السيناريو، اقترحنا تعديلات لجعل النص متوازنا حتى نتمكن من تفادي هذا السيناريو. وللأسف، لم تجد أغلبية أعضاء المجلس العزيمة على تأييد اقتراحنا. بيد أن القرار 2722 (2024) حتى في شكله الحالي، لا يشير إلى الفصل السابع من الميثاق ولا يأذن بأي شكل من الأشكال بالأعمال التعسفية الشائنة التي ترتكبها الولايات المتحدة وأتباعها في اليمن، وهي أعمال يمكن أن تؤدي إلى حرب كاملة ليس فقط في ذلك البلد ولكن أيضا في جميع أنحاء المنطقة.

لدى الولايات المتحدة وحلفاؤها سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة وسوء تفسير القانون الدولي. في محاولة للتغطية على عدوانهم على سوريا بورقة تين، اخترع الأمريكيون في ذلك اليوم مفهوما سخيفا يفترض أنه يسمح بالدفاع الجماعي عن النفس مع كيان غير حكومي – الأكراد السوريون – ضد الجيش السوري، على الأراضي السورية. وبطبيعة الحال، فإن هذا المفهوم لا علاقة له بالقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب القانون الدولي، فإن أعمال الولايات المتحدة ضد سوريا ما برحت استخداما للقوة في انتهاك للميثاق، يمثّل عدوانا عسكريا واحتلالا. وعلى نفس المنوال، من خلال سوء تفسير جسيم لأحكام قرارات المجلس ذات الصلة، دمر تحالف الناتو الدولة الليبية في عام 2011.

وفي الآونة الأخيرة، ميز الفرنسيون أنفسهم بوصف "الحق في الدفاع عن النفس" بأنه جريمة حرب واضحة ارتكبها المجلس العسكري في كييف – ضربة بالقنابل العنقودية على حلبة تزلج للأطفال ومعرض لعيد الميلاد في بيلغورود. لم تكن هناك منشآت عسكرية قريبة، وتم اختيار وقت ومكان الغارة، وكذلك الذخيرة العنقودية نفسها، عمدا لزيادة عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. كذلك فإن الولايات المتحدة والمتملقين لها يصفون باستمرار المذابح التي تواصل إسرائيل ارتكابها دفاعا عن النفس في غزة. وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية، في فتواها لعام 2004 (انظر A/ES-10/273)، استبعدت صراحة قدرة إسرائيل على الاحتجاج بالمادة 51 فيما يتعلق بأعمالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع مراعاة خصوصيات وضع تلك الأراضي. على ما يبدو، عندما يتعلق الأمر بتطلعات واشنطن للهيمنة، لا القانون الدولي ولا محكمة العدل الدولية لهما أي وزن بالنسبة إلى الأمريكيين وحلفائهم. هذا هو ما يدور حوله "النظام العالمي القائم على القواعد" الذي تروج له الولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

إن الحالة في الشرق الأوسط أصبحت حرجة. أنا لا أتكلم حتى عن حقيقة مفادها أن الغرب بأفعاله يدمر نتائج سنوات من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والوسطاء الإقليميون لتسوية الصراع اليمني. المشكلة أوسع بكثير. وهذه الخطوات المتهورة والقصيرة النظر تزعزع استقرار الحالة الأمنية وتقوض التطبيع الناشئ في المنطقة. إذا استمر التصعيد، فقد يواجه الشرق الأوسط بأكمله كارثة تفوق كل ما حدث حتى الآن. إن الأرواح المفقودة والمصائر المدمرة لا تحصى. وستقع المسؤولية الكاملة عن ذلك على عاتق الولايات المتحدة والمتواطئين معها، الذين ما برحوا، من أجل مصالحهم الجيوسياسية المكتسبة، لا يواصلون فقط منع المجتمع الدولي من المطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، بل أصبحوا مرة أخرى هم أنفسهم المعتدين. ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة الهجوم على اليمن من قبل مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة والذي تم تنفيذه دون تفويض من الأمم

المتحدة. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها شركاؤنا الإقليميون في ذلك الصدد وندعو إلى تكثيف الجهود الدولية لمنع المزيد من تصعيد العنف في الشرق الأوسط.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

دانت المملكة المتحدة ومجلس الأمن باستمرار وبأشد العبارات الهجمات غير القانونية وغير المسوغة في البحر الأحمر من جانب المسلحين الحوثيين. في 9 كانون الثاني/يناير، هاجم الحوثيون السفن البحرية البريطانية والأمريكية. وفي الليلة الماضية، قمنا بعمل محدود وضروري ومتناسب دفاعا عن النفس – إلى جانب الولايات المتحدة وبدعم غير عملي من هولندا وكندا والبحرين وأستراليا. نفذّت القوات الجوية الملكية البريطانية ضربات مستهدفة ضد المنشآت العسكرية التي يستخدمها المتمردون الحوثيون في اليمن. وقد راعت العملية بعناية خاصة التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر، شن الحوثيون أكثر من 100 هجوم بطائرات مسيرة وصواريخ ضد سفن تنتمي إلى طائفة من البلدان، مما يعرض حياة الأبرياء للخطر، ويهدد الاقتصاد العالمي ويزعزع استقرار المنطقة. استمر هذا على الرغم من مطالبة المجلس في القرار 2722 (2024)، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا الأسبوع، الحوثيين بوقف جميع هذه الهجمات فورا.

أود أن أكون واضحة في كلامي: يجب أن تتوقف هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر. لقد أوضحنا ذلك للحوثيين، ونحضهم على وقف التصعيد. والمملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي والمجلس لمكافحة ذلك الخطر الدولي. وقد نشرنا موجزا لموقفنا القانوني من ضربات الليلة الماضية وأبلغنا المجلس خطيا وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وما زلنا ملتزمين بضمان حرية الملاحة التي يكفل القانون الدولي حمايتها، وبالدفاع عن التجارة الدولية. ومن مصلحتنا جميعا أن نعمل معا لتهدئة التوترات في المنطقة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

كما سمع الأعضاء، الليلة الماضية، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدعم من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، بتسديد عدد من الضربات المشتركة ضد أهداف الحوثيين في اليمن ردا على استمرار وتزايد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. كان الهدف من تلك الضربات تعطيل وإضعاف قدرة الحوثيين على مواصلة هجماتهم المتهورة على السفن والشحن التجاري في البحر الأحمر وخليج عدن. كانت الضربات ضرورية ومتناسبة، كما سمعنا للتو من زميلتي البريطانية. وهي ضربات تتسق مع القانون الدولي وتمارس حق الولايات المتحدة الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولم تُشن إلا بعد أن ثبت أن الخيارات غير العسكرية غير كافية للتصدي لهذا التهديد.

ومع ذلك، فإن أي ضربة من هذا النوع قرار لا تستخف به الولايات المتحدة. لذلك أود أن أبين كيفية وصولنا إلى هذه اللحظة ومناقشة الخطوات التي يجب علينا جميعا اتخاذها للمضي قدما لتهدئة الوضع مع الحفاظ على الحقوق والحريات الملاحية، لأنه بينما يأتي هذا الرد المنسق في أعقاب شن الحوثيين أكبر الهجمات وأكثرها تعقيدا، وكان أحدثها في وقت سابق من هذا الأسبوع، تتصاعد في الواقع هجمات الحوثيين الانتهازية على السفن منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ما من أحد في هذه القاعة محصن من آثار تلك الهجمات – ولا حتى روسيا. وسواء رفعت سفينة ما العلم الأمريكي أو علم أي دولة أخرى، وسواء صوت الأعضاء لصالح القرار الذي اتخذ في وقت سابق من هذا الأسبوع (القرار 2722 (2023)) أو امتنعوا عن التصويت، وما دامت أي سفينة من سفننا معرضة للخطر، فإن جميع سفننا معرضة للخطر.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُجبرت 2000 سفينة على تحويل مسارها آلاف الأميال لتحاشي البحر الأحمر. فقد تضررت

أكثر من 50 دولة من 27 هجوما شنه الحوثيون على الشحن التجاري الدولي. وهدد المسلحون الحوثيون أو احتجزوا بحَّارة رهائن ينتمون إلى أكثر من 20 دولة، بما في ذلك طاقم السفينة MV Galaxy Leader، وهي سفينة ترفع علم جزر البهاما وتشغلها اليابان. في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اختطفت قوات الحوثيين السفينة واختطفت طاقمها المتعدد الجنسيات، بمن فيهم مواطنون بلغاريون ومكسيكيون ورومانيون وأوكرانيون وفلبينيون. وعلى الرغم من دعوات المجلس للإفراج عن السفينة وطاقمها، لا يزال الحوثيون يحتجزونهم رهائن حتى يومنا هذا. ولم يمض وقت طويل بعد إدانة المجلس لتلك الهجمات، وما لبثت أن ضُربت سفينة ترفع العلم النرويجي بصاروخ مضاد للسفن أطلق من منطقة يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. وبعد أيام، حاولت قوات الحوثيين الصعود على متن سفينة ترفع علم جزر مارشال، بينما تم إطلاق صاروخين مرة أخرى من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن.

لذلك، في 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، أنشأت الولايات المتحدة عملية "حارس الازدهار": وهو تحالف دفاعي قوامه 22 دولة للمساعدة في الدفاع ضد تهديدات الحوثيين في البحر الأحمر. في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، بعد شهر واحد من احتجاز الحوثيين لأول مرة السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها كرهائن، أدانت 44 دولة تدخل الحوثيين في حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر. لسوء الحظ، واصل الحوثيون هجماتهم.

في 26 كانون الأول/ديسمبر 2023، اعترضت القوات الأمريكية 12 طائرة هجومية مسيرة أحادية الاتجاه وثلاثة قذائف كروز مضادة للسفن وقذيفتين كروز للهجوم البري في جنوب البحر الأحمر، وكلها أطلقها الحوثيون على سفن متعددة عابرة للممر المائي. وبهدف ردع المزيد من الهجمات وتهدئة الحالة، أصدرت الولايات المتحدة بيانا رئاسيا حظي بتأييد قوي – باستثناء أحد أعضاء المجلس، للأسف.

وبينما كنا نتداول المسألة أيضا في 30 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، تصاعدت الهجمات، حيث استهدف الحوثيون، ثم حاولوا الاستيلاء على سفينة ترفع علم سنغافورة وتملكها وتشغلها الدنمارك. ولما تجاهل المهاجمون الحوثيون التحذيرات وأطلقوا النار على مروحياتنا البحرية، ردت الولايات المتحدة بقصف وإغراق ثلاثة من قواربهم الأربعة.

وفي حين سعت الولايات المتحدة للدفاع عن السفن التجارية في البحر الأحمر، واصلنا أيضا السعي إلى الرد الدبلوماسي. وفي 3 كانون الثاني/يناير، حذرت الولايات المتحدة، إلى جانب 13 دولة أخرى، تمثل بعضا من أكبر شركات الشحن في العالم، من أن هجمات الحوثيين تهدد حياة الأبرياء وتهدد الاقتصاد العالمي والتدفق الحر للتجارة، وذكرت أن الحوثيين سيتحملون العواقب الكاملة إذا استمروا في تلك الهجمات.

وفي اليوم نفسه، عقد المجلس جلسة طارئة (انظر S/PV.9525) حيث تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراء المجلس. ولذلك، وبالشراكة مع اليابان، قمنا بعد مشاورات مكثفة بصياغة القرار الذي اتخذ في وقت سابق من هذا الأسبوع (القرار 2722 (2024)). ودعا القرار مرة أخرى الحوثيين إلى وقف هجماتهم ودان الذين قدموا الأسلحة والمساعدة اللازمة لتنفيذها. وأود أن أذكر أيضا أن القرار أشار إلى الحق الأصيل للدول الأعضاء في الدفاع عن سفنها من الهجمات، وفقا للقانون الدولي.

لماذا، إذن، أقدم إلى الأعضاء هذا التسلسل الزمني للأمور؟ لأن القيام بذلك يجعل الأمر واضحا للغاية: كانت ضربة الأمس الأحدث في سلسلة من الإجراءات للدفاع عن النفس التي اتخذتها الولايات المتحدة إلى جانب دول أخرى، والتي حدثت على خلفية دبلوماسية واسعة من الإدانة العالمية.

لا ترغب الولايات المتحدة في المزيد من الصراع في منطقة تعاني بالفعل من الكثير منه. هدفنا بسيط، ألا وهو تهدئة التوترات واستعادة الاستقرار في البحر الأحمر، مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحرية الملاحة. وحتى يفعل المجلس ذلك، يجب عليه الاستمرار في القيام ببعض الأمور.

يجب أن نستمر في التوضيح بأنه على الرغم من ادعاءات سوء النية بعكس ذلك، فإن معظم السفن التي هاجمها الحوثيون لا علاقة لها بإسرائيل. وغني عن القول إن الهجمات على أي سفينة في البحر الأحمر، بغض النظر عن مصدرها أو ملكيتها، غير مقبولة على الإطلاق. والقول بخلاف ذلك يخاطر بإضفاء الشرعية على انتهاكات واضحة للقانون الدولي.

لا بد لنا أيضا من أن نكون واضحين بشأن دور إيران في الهجمات. فبدون الدعم الإيراني، في انتهاك لالتزاماتها بموجب القرار 2216 (2015)، سيكابد الحوثيون بشدة لتعقب وضرب السفن التجارية التي تبحر في ممرات الشحن عبر البحر الأحمر وخليج عدن. يجب على جميع أعضاء المجلس، وخاصة أولئك الذين لديهم قنوات مباشرة مع إيران، أن يمارسوا الضغط على قادة إيران لكبح جماح الحوثيين ووقف الهجمات.

أخيرا، يجب على المجلس نفسه أن يستمر في مطالبة الحوثيين بوقف هجماتهم وإطلاق سراح البحَّارة والسفن التي ما زالوا يحتجزونها كرهائن. ويجب أن نواصل دعم التدفق الحر للتجارة في أحد أهم الممرات المائية في العالم، وفقا للقانون الدولي. ذلك هو المطلب الذي كان معروضا علينا عندما تكلمنا لأول مرة عن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر. ذلك هو المطلب الذي كان معروضا علينا عندما اجتمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.9527)، ذلك هو المطلب العاجل المعروض علينا اليوم.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم.

لدي ثلاث رسائل بسيطة فيما يتعلق بتطورات الليلة الماضية.

أولا، ندين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والتي يجب أن تتوقف فورا. وقد أوضحنا ذلك باتخاذنا القرار 2722 (2024) قبل يومين فقط. إن حرية الملاحة والأمن البحري في غاية الأهمية بالنسبة لسلوفينيا. ومن الواضح أيضا أن أي عمل للدفاع عن السفن من الهجمات يجب القيام به في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يعني أنه ينبغي التمسك في جميع الأوقات بمبادئ التمييز والضرورة والتناسب والاحتراز.

ثانيا، لقد عانى الشعب اليمني كثيرا طوال سنوات الصراع، ويستحق السلام المستدام. منذ نيسان/أبريل 2022، استفاد أبناء ذلك الشعب من الهدنة التي لا تزال قائمة على نطاق واسع. ومن المؤسف أننا وصلنا إلى هذه النقطة. ويحدونا أمل صادق في أن يستمر التقدم الحاسم في محادثات السلام بوساطة الأمم المتحدة.

ثالثا، إن أي تصعيد خطير آخر في الشرق الأوسط ليس في مصلحة أحد. ويساورنا قلق مؤداه أن التطورات الأخيرة تدخل دينامية جديدة إلى المنطقة ويمكن أن تزيد من تعقد الحالة المحتدمة بالفعل. ندعو إلى وقف تصعيد التوترات، ونحث الحوثيين على ممارسة ضبط النفس. نحن مستعدون للمشاركة في استجابة شاملة للأزمة التي تجتاح المنطقة حاليا. ثمة حاجة إلى بذل جهد مشترك من جانب مجلس أمن موحد لتفادي الانزلاق إلى الهاوية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر روسيا على طلبها عقد هذه الجلسة الطارئة. ونشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات جوية على أهداف في اليمن، مما زاد من تصعيد الوضع المتوتر في منطقة البحر الأحمر، وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء ذلك. لطالما كان البحر الأحمر طريقا مهما لنقل البضائع والطاقة. نفذ الحوثيون العديد من الهجمات وعمليات الاستيلاء التي شملت السفن التجارية في البحر الأحمر، مما يعطل التدفق التجاري الدولي ويضر باستقرار المنطقة. دعت الصين الحوثيين مرارا وتكرارا إلى الوقف الفوري لهجماتهم على السفن التجارية والكف عن مضايقتهم واحترام حقوق الملاحة للسفن التجارية لجميع الدول في البحر الأحمر، وفقا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، تدعو الصين جميع الأطراف، ولا سيما الدول الكبرى ذات النفوذ، إلى القيام بدور بناء ومسؤول والعمل معا للحفاظ على

سلامة وأمن ممرات الشحن في البحر الأحمر. وللأسف، فإن الأعمال العسكرية السافرة التي قامت بها الدول المعنية ضد اليمن لم تؤدِ فقط إلى تدمير البنية التحتية وسقوط ضحايا مدنيين، بل زادت أيضا من المخاطر الأمنية في البحر الأحمر، وهذه أفعال لا تسهم في حماية أو سلامة أو أمن السفن التجارية، أو حرية الملاحة هناك. كذلك يمكن للعمليات العسكرية المعنية أن تقوض العملية السياسية في اليمن. ولا نرى الكيفية التي يمكن بها لهذه العمليات العسكرية أن تحقق أهدافها المعلنة.

يجدر التشديد هنا على أن مجلس الأمن لم يأذن أبدا لأي دولة باستخدام القوة ضد اليمن. وتتعارض الأعمال العسكرية التي اتخذتها البلدان المعنية مع القرار 2722 (2024) الذي اتخذ مؤخرا. وتؤكد الصين مجددا أنه لا يجوز لأي بلد أن يسيء تفسير أو يسيء استخدام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ويخلق توترات جديدة في البحر الأحمر. إن الحالة المتوترة الحالية في البحر الأحمر من بين مظاهر الآثار غير المباشرة للصراع في غزة. إن السماح باستمرار الصراع في غزة مع توقع عدم انتشاره إلى أماكن أخرى، ضرب من التمني والوهم. وعلاوة على ذلك، فإن الدعوة إلى منع امتداد الصراع، وفي نفس الوقت صب الزيت على النار بإثارة مواجهة عسكرية، إنما هي دعوة متناقضة وغير مسؤولة. إن منطقة الشرق الأوسط بالفعل أمام حالة بالغة الخطورة. في هذه المرحلة، وآخر نحتاجه إليه مغامرة عسكرية متهورة. إن أول شيء نحتاجه الهدوء وضبط النفس للحيلولة بدون زيادة انتشار الصراع. ونحث الأطراف المعنية، وخاصة الدول الكبرى ذات النفوذ، على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والالتزام باتباع السبيل الحصيف المتمثل في الحوار والمشاورات، وبذل جهود ملموسة للحفاظ على السلام والاستقرار في البحر الأحمر والشرق الأوسط.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نحيط علما بالمعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد، الخياري ونعرب عن امتناننا لها.

تعرب إكوادور عن قلقها إزاء الصراع الذي تصاعد خلال الساعات الماضية في البحر الأحمر، وتتقاسم مع الأمين العام دعوته جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى عدم زيادة تفاقم الحالة، في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. قبل بضعة أيام وفي هذه القاعة (انظر S/PV.9527)، أدان وفدي الهجمات الإرهابية التي ارتكبها الحوثيون ضد عدة سفن تجارية في البحر الأحمر، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وبالتالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتؤكد مجددا إكوادور إدانتها اليوم. وبالمثل، أعربت إكوادور عن قلقها إزاء خطورة أن تؤول الحالة إلى زيادة تفاقم التوترات في المنطقة بأسرها وزعزعة السلم والأمن الدوليين. ويطالب القرار 2722 (2024)، الذي اتخذه مجلس الأمن قبل بضعة أيام، بوقف هجمات الحوثيين على السفن التجارية ويطالب بالإفراج الفوري عن السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها. وأحكام القرار ملزمة، ويجب تسخير جميع الوسائل المتاحة للمجلس من أجل تنفيذها، وفقا للقانون الدولي.

تؤثر الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر تأثيرا مباشرا على انعدام الأمن الغذائي والأزمة الإنسانية في اليمن ولها تداعيات عالمية على سلاسل التوريد الإقليمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وندعو مرة أخرى إلى إجراء حوار سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة لتمهيد الطريق نحو السلام المستدام في ذلك البلد، ولمنع أي عمل من شأنه أن يقوض التقدم المحرز حتى الآن لإنهاء الصراع، الذي أسفر عن أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب أولا عن تقديري للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ما انفك الحوثيون يهاجمون السفن التجارية التي تمارس عبورا بحريا قانونيا إلى البحر الأحمر. كذلك صادروا على نحو غير قانوني واحتجزوا السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها لأكثر من 15 يوم، وهي سفينة تديرها شركة يابانية.

وكما يعلم الجميع، فإن تلك الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وتثير قلقا بالغا للنقل البحري العالمي. ولا يمكن تبرير الأعمال التي تعرِّض للخطر حرية الملاحة للسفن التجارية وسلامة أفراد الطواقم لأي سبب من الأسباب.

رفع المجتمع الدولي مرارا وتكرارا صوته القوي مطالبا بالوقف الفوري لهذه الهجمات. وأصدر المجلس أيضا بيانا للصحافة في الشهر الماضي (SC/155134) وعقد جلسة طارئة في 3 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9525) للإعراب عن قلقه الشديد إزاء الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها الحوثيون.

وفي ذات اليوم، بعثت الدول المعنية، بما في ذلك اليابان، برسالة واضحة مفادها أن الحوثيين سيتحملون مسؤولية العواقب إذا استمروا في تهديد الأرواح والاقتصاد العالمي والتدفق الحر للتجارة في الممرات المائية الحيوية في المنطقة. ومع ذلك، لم يوقف الحوثيون الهجمات ضد السفن التجارية وقاموا بتصعيد أعمالهم غير القانونية وغير المقبولة.

قبل يومين فقط، اتخذ مجلس الأمن القرار 2722 (2024)، الذي يطالب الحوثيين بالوقف الفوري لهجماتهم على السفن التجارية ويعيد تأكيد الحقوق والحريات الملاحية في البحر الأحمر. وقد بذلنا حتى الآن كل الجهود الدبلوماسية الممكنة لحل هذه المسألة. ولكن من المؤسف أن الحوثيين تجاهلوا نداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك التصريح القاطع الصادر عن المجلس.

استجابة لذلك، شنت أمس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضربات مشتركة ضد عدد من الأهداف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون لإضعاف قدرة الحوثيين على توجيه تهديدات إضافية. وتؤيد اليابان تصميم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبلدان المعنية على الوفاء بمسؤوليتنا عن ضمان حرية وسلامة الملاحة للسفن. وتحقيقا لتلك الغاية، نفهم أن تلك التدابير ترمي إلى منع المزيد من التدهور في الحالة.

ما فتئت اليابان ثابتة في التزامها بعدم التسامح مع أي عمل يمكن أن يزعزع حرية الملاحة الآمنة غير القابلة للتصرف، وستتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لتهديدات الحوثيين مع مواصلة التعاون الوثيق مع البلدان المعنية.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الإعلامية للمجلس.

يساور موزامبيق شعور عميق بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في اليمن، التي حدثت بعد أقل من يوم من اتخاذ المجلس القرار 2722 (2024). وبينما امتنعنا عن التصويت على القرار، من المؤسف أن قرار المجلس يمكن أن يساء تفسيره على أنه يجيز استخدام القوة.

بوصفنا أعضاء في المجلس، مكلفين بصون السلم الدولي، نعارض بشدة أي عمل يقوض الأمن الدولي أو يمكن أن يساء تفسيره على أنه من قبيل الجزاءات على التصعيد. ويساورنا قلق عميق إزاء احتمال تورط أعضاء آخرين في الأمم المتحدة في تصعيد الصراع والعنف في المنطقة.

ونعتقد أن استخدام القوة في هذا الوقت المحفوف بالمخاطر يقوض الجهود الدبلوماسية الحاسمة الجارية لسحب المنطقة من حافة الهاوية في خضم استمرار الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. ونعتقد اعتقادا تاما أنه في مواجهة الصراع الشامل المحتمل في المنطقة، يجب أن تكون الأولوية للاعتدال وزيادة الجهود لمعالجة السبب الكامن وراء التوترات في المنطقة. ندين إدانة قاطعة أي هجمات تعرض للخطر السفن التجارية، والملاحة الآمنة من دون عوائق في البحر الأحمر. وهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق.

من المعروف أن اليمن يواجه حاليا أزمة إنسانية حادة وهو على وشك أن يصبح جبهة جديدة في منطقة غير مستقرة بالفعل. وتشكل تلك الحالة المؤسفة في اليمن أرضا خصبة للإرهابيين والمتطرفين. وندعو بقوة إلى توخي أقصى درجات الحذر وضبط النفس من جانب جميع الجهات الفاعلة من أجل الحيلولة دون تدهور الحالة في البحر الأحمر أكثر من ذلك. إن ولايتنا تتطلب منا السعي إلى السلام بدلا من العنف وكفالة أن كل إجراء نتخذه يحمي المنطقة من المزيد من التصعيد والمشقة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية. ولا يزال الشرق الأوسط في حالة من الاضطراب. إن الصراع في غزة، والحالة المتدهورة في الضفة

الغربية، والأعمال العدائية على طول الخط الأزرق، وحالات انعدام الأمن في سوريا والعراق، كلها ترسم صورة مقلقة.

كذلك فإن التدهور السريع في حالة الأمن البحري في البحر الأحمر مدعاة للقلق الشديد. إن هجمات الحوثيين على الشحن التجاري في البحر الأحمر تنتهك القانون الدولي. فهي تعرض سلامة البحارة وغيرهم من الأشخاص للخطر وتعرض التدفقات الحيوية للبضائع للخطر. إن احترام ودعم الحقوق والحريات الملاحية للسفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب أمر بالغ الأهمية. والهجمات التي تهدد تلك الحقوق غير مقبولة ويجب إدانتها بقوة. نكرر دعوتنا للحوثيين إلى الوقف الفوري لأي هجمات وإجراءات ضد الشحن التجاري.

إن العنف المستمر في المنطقة يهدد بتأجيج حالة مؤسفة يصبح فيها التصعيد العسكري أمرا لا مفر منه تقريبا. ومن الأساسي تحاشي أي تصعيد آخر، ويجب ممارسة ضبط النفس، على النحو المبين في القرار 2722 (2024).

نشدد أيضا على وجوب احترام القانون الدولي في جميع الأوقات، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وإن أي زيادة في تدهور الأمن البحري يرتَّب عواقب وخيمة على التجارة العالمية. ستكون له أيضا تداعيات سلبية خطيرة على رفاه المدنيين اليمنيين الذين يعتمدون بشكل كبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويجب تفادي ذلك بأي ثمن.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نود أن نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الإعلامية التي فصلت سلسلة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر في الأيام القليلة الماضية، فضلا عن الضربات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة والتحالف التي جرت في الليلة الماضية. تلك التطورات تبعث على القلق الشديد وتزيد مرة أخرى من خطر التصعيد الإقليمي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدر أعضاء المجلس بالإجماع بيانا صحفيا (SC/15513) أدان فيه هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر ودعوا إلى إطلاق سراح طاقم غالاكسي ليدر بأكمله. وقبل يومين فقط، اتخذنا القرار 2722 (2024)، الذي يؤكد من جديد أهمية الاحترام الصارم لحقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر، وفقا للقانون الدولي. وفي البيان الذي أدلت به سويسرا بعد التصويت، عرضت تقييمها القانوني للفقرة 3 من منطوق القرار، مشيرة إلى ما يلي:

”حق الدول الأعضاء، وفقا للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها من الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي تقوض الحقوق والحريات الملاحية“.

ونرى أن ذلك الحق قاصر حصريا على التدابير العسكرية لاعتراض الهجمات على السفن التجارية والسفن الحربية بغية حماية السفن المذكورة والأشخاص الموجودين على متنها. وفي هذا السياق، فإن أي عملية عسكرية تتجاوز الحاجة الفورية إلى حماية السفن والأشخاص المذكورين إنما هي عملية غير متناسبة وبالتالي لا يشملها القرار المذكور أعلاه.

تشعر سويسرا بالقلق إزاء الضربات العسكرية التي يشنها التحالف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إن الهجمات والحوادث في البحر الأحمر والمنطقة لها تأثير سلبي على حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية، وكذلك على السكان المدنيين في اليمن والمنطقة. وفي الوقت الذي تحرز فيه محادثات السلام في اليمن تقدما كبيرا، يجب أن نساعد في الحفاظ على تلك المكاسب. في الواقع، ما من شيء، في الأجل الطويل، يضمن أمن البحر الأحمر على نحو أفضل من السلام الدائم في اليمن. سلام يشمل جميع المعنيين. ولذلك، يجب تفادي حدوث مزيد من التدهور في الحالة، ولدينا بشكل جماعي الوسائل اللازمة لمنعه.

لذلك، تدعو سويسرا جميع الأطراف والأطراف الفاعلة المعنية في البحر الأحمر وفي المنطقة الإقليمية إلى توخي الحذر وأقصى درجات ضبط النفس والامتثال الصارم للقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالبيان المشترك الصادر عن التحالف البحري، ولا سيما الرغبة المعلنة في تهدئة الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المجلس متحدا حول مسائل الأمن البحري، وعلى نحو أعم بشأن قراراته التي

تؤثر على المنطقة الإقليمية على نحو مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ومن مسؤوليتنا أن نمنع التوترات المتصاعدة، لا أن نزيد من تفاقمها. وسويسرا ملتزمة التزاما كاملا بذلك الهدف.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): استهل كلمتي بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية التي جاءت في أوانها.

يؤكد وفدي مجددا الأهمية الحيوية لضمان حرية وسلامة الملاحة في البحر الأحمر، فهذه طريق بحرية عالمية محورية يمر عبرها ما يقرب من 15 في المائة من التجارة البحرية العالمية. لا يمكن تبرير أي هجمات ضد السفن التجارية وهذا غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف.

وعلى الرغم من صدور سلسلة من الدعوات الدولية التي تحث الحوثيين على وقف هجماتهم على السفن التجارية والتجارية، استمرت هذه الهجمات في البحر الأحمر، مما يشكل مخاطر على الأرواح والتدفق الحر للتجارة عبر هذا الممر المائي الحيوي. إن قرار مجلس الأمن 2722 (2024)، الذي اتخذه المجلس قبل يومين فقط، يشير بوضوح إلى حق الدول الأعضاء، وفقا للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها من الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي تقوض حقوق وحريات الملاحة.

إن أي محاولات لبث الخوف عن طريق ارتهان التدفق الحر للتجارة في البحر الأحمر واستغلال الوضع الإقليمي محكوم عليها بالفشل. نحث مرة أخرى الحوثيين على الامتناع عن الاستفزازات الخطيرة والإفراج الفوري عن السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها. وفي الوقت نفسه، يتحتم أيضا منع أي توسع آخر للحالة المحفوفة بالمخاطر في المنطقة، سواء بالنسبة لحماية المدنيين أو بالنسبة للاقتصاد العالمي.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة لسماع معلومات مستكملة من الأمين العام المساعد الخياري عن التطورات الأخيرة في اليمن، ونشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

نتقاسم مع أعضاء المجلس الآخرين القلق إزاء تأثير الهجمات الأخيرة، في البحر الأحمر والآن في اليمن، على الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام المستدام في اليمن، وتأثيرها على الجهود المبذولة لاحتواء الصراع الدائر في المنطقة الإقليمية.

في الأسبوع الماضي، التئم أعضاء المجلس في هذه القاعة (انظر S/PV.9525) واتفقوا على ضرورة تحاشي أي تصعيد آخر في التوترات. كذلك سلَّمنا بضرورة تفادي تعريض احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام شامل في اليمن للخطر، أي اتفاق ينهي أخيرا حربا استمرت تسع سنوات وأودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص وتسببت بواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

لقد استمعنا إلى الأمين العام المساعد الخياري وهو يحذر من مخاطر زيادة تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في المنطقة، وأعربنا عن دعمنا للجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص. وبعد أسبوع، يبدو أننا نواجه نظاما جديدا بالكامل، نظاما ربما تتعرض فيه آفاق التقدم والسلام المستدام للخطر. واليوم، لا يزال ما يقدر بنحو 18.2 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل الدولي للعمليات الإنسانية آخذ في الانخفاض.

لا يستطيع أبناء الشعب اليمني تحمل إعادة تصعيد الأعمال القتالية. إنهم يستحقون السلام. وشعوب الشرق الأوسط تستحق السلام. وتدعو غيانا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتفادي اتخاذ أي إجراءات أخرى يمكن أن تعرقل الجهود الجارية لإيجاد حل مستدام وطويل الأجل للأزمة في اليمن. ومن هنا، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإلى وضع حد للهجمات على السفن التجارية والتجارية في البحر الأحمر، وإلى الإفراج عن السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها. وأخيرا، يجب على المجلس أن يحافظ على دعمه لجهود المبعوث الخاص للتفاوض على سلام مستدام في اليمن.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية. أود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الإعلامية المهمة والتنويرية وعلى رؤيته الثاقبة.

في 10 كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس القرار 2722 (2024) من قبيل التصدي للهجمات المستمرة على السفن التجارية في البحر الأحمر. وصوتت سيراليون لصالح القرار، نظرا لمبدأ حماية الحقوق والحريات الملاحية لسفن جميع الدول الأعضاء والتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان، ولا سيما في المنطقة. وفي تعليلنا للتصويت حول اتخاذ القرار 2722 (2024)، حثثنا على الامتثال الواجب للقانون الدولي القائم وتطبيقه. وفي ذلك الصدد، فإن أي أعمال تقوم بها الدول الأعضاء بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار 2722 (2024) يجب أن تكون متماشية مع أحكام القرار والقانون الدولي الراهن.

ندين الهجمات التي يشنها الحوثيون ونحث على الامتثال لقرار المجلس. نحض أيضا على إطلاق سراح السفينة MV Galaxy Leader وطاقمها. وتؤكد مجددا سيراليون أيضا الحاجة إلى حماية عملية السلام اليمنية وضرورة معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك الصراع في قطاع غزة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر السيد الخياري على إحاطته.

قبل يومين، وفي جلسة اتُخذ خلالها القرار المتعلق بالأمن البحري (القرار 2722 (2024)) (انظر S/PV.9527)، شددت الجزائر على أن التدخل العسكري لا يمكن أن يخفف من حدة التوتر في منطقة البحر الأحمر. تعرب الجزائر عن قلقها العميق إزاء العمليات العسكرية واستمرار الغارات الجوية ا في منطقة البحر الأحمر، والتي تستهدف مواقع ومدن مختلفة في اليمن. وتدعو الجزائر إلى التحلي بضبط النفس وتوخي الحذر في هذا المنعطف الحرج لتفادي المزيد من التصعيد.

نرى أولا أن استخدام القوة لن يؤدي إلا إلى تعقد الوضع في اليمن وقد يؤدي، للأسف، إلى تقويض الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لإنهاء الحرب في اليمن وإعادة إطلاق العملية السياسية من أجل يمن موحد، مع حكومة تسيطر على حدودها الساحلية وتضمن الأمن في البحر الأحمر.

ثانيا، نعتقد أن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة أمر حتمي الآن. وفي هذا السياق، فإن الحاجة إلى وقف إطلاق النار في غزة لم تكن أكثر إلحاحا في الماضي مما هي عليه الآن. وفي كل يوم، نحصي المزيد والمزيد من الضحايا في صفوف المدنيين والنساء والأطفال. إن وقف إطلاق النار الفوري والدائم، هو وحده الذي سيخفف من حدة التوتر في المنطقة ويحول دون توسعها الذي ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة الإقليمية بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر السيد الخياري على إحاطته.

تدين فرنسا الهجمات التي ينفذها الحوثيون في البحر الأحمر ضد السفن التجارية. وترحب فرنسا باتخاذ القرار 2722 (2024) الذي يبعث برسالة قوية إلى الحوثيين.

إن الحوثيين، بقيامهم بالأعمال المسلحة، يتحملون المسؤولية عن تصاعد التوترات في المنطقة، فضلا عن الاستقرار الدولي. وهذه الأفعال تشكل خطورة على 15 في المائة من التجارة العالمية. وتواصل فرنسا الدعوة إلى الإفراج الفوري عن السفينة MV Galaxy Leader وأفراد طاقمها، من رعايا الفلبين وبلغاريا وأوكرانيا ورومانيا والمكسيك، الذين احتجزهم الحوثيون على نحو غير قانوني. ونحض جمهورية إيران الإسلامية، التي تمول الحوثيين وتسلحهم، على وقف أعمالها المزعزعة للاستقرار.

في القرار 2722 (2024)، أشار مجلس الأمن إلى أنه يجب احترام ممارسة حقوق وحريات الملاحة وأن للدول، وفقا للقانون الدولي، الحق في الرد على تلك الهجمات.

ستواصل فرنسا تحمل مسؤولياتها والإسهام، بالتعاون مع شركائها، في الأمن البحري في تلك المنطقة، كما طُلب منها القيام بذلك في 19 كانون الأول/ديسمبر، عندما نشرت فرقاطة لانغدوك لتدمير الطائرات المسيرة الحوثية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم نفاجأ بالحجج الهزيلة بشكل واضح التي ساقتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اليوم في محاولة منهما لتبرير عدوانهما. أخيرا، وببساطة لم يبقَ في جعبتهما أي حجج أخرى، ولا يمكن أن يكون هناك أي حجج. اسمحوا لي أن أؤكد أنه لا يوجد أساس قانوني لهجماتهما على اليمن ذي السيادة. ما هو حق الدفاع عن النفس الذي يمكن أن تشير إليه لندن وواشنطن وهما على بعد آلاف الأميال من حدودهما؟ ومنذ متى يمتد هذا الحق إلى السفن التجارية؟ خاصة عندما ترفع تلك السفن علم بلد ثالث، كما أكدت ذلك الممثلة الدائمة للولايات المتحدة نفسها.

هناك شيء واحد واضح، ألا وهو أن "التحالف" المعلن ذاتيا ليس لديه أي تفويض شرعي للقيام بأنشطة مسلحة. إن الدفاع عن الشحن التجاري شيء، والهجمات على اليمن غير مقبولة. بيد أن الأمر مختلف تماما عن قصف دولة أخرى بشكل غير متناسب وغير قانوني. مرة أخرى، ينتهك الثنائي الأنجلوسكسوني وأتباعهما انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي، مما يزيد من زعزعة استقرار الحالة في الشرق الأوسط المشتعلة بالفعل. إن الجولات الجديدة من القصف والدمار إسهاما حقيقيا من جانب الغرب و "دبلوماسيته" الفعالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كنا واضحين في بياننا، على الرغم من أن زميلي الروسي يعتقد أن البيان كان ضعيفا.

اضطلعنا بهذا العمل بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعود ببساطة إلى حرية الملاحة والتدفق الحر للتجارة. نعم، وهذا يخص الولايات المتحدة، بل أيضا يخص أكثر من 50 دولة تضررت من تلك الهجمات، وغيرَّت مسار سفنها آلاف الأميال لتحاشي العنف؛ واحتجزت الطواقم كرهائن – ولا يزال البعض منها محتجزا حتى يومنا هذا؛ وأطلقت النار على السفن، وبصراحة، كان من الممكن أن تُقصف من دون تدخلها. بالنسبة لكل بلد تأثر بتلك الهجمات، أصبح من غير الممكن الدفاع عن الوضع في البحر الأحمر.

لذلك، لا بد من حدوث تخفيض في التصعيد. يجب أن يحدث ذلك من جانب الحوثيين الذين يعرضون جميع خطوط الشحن لدينا للخطر.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأقول بإيجاز، كما قلت من فوري في بياني، إننا نشرنا ملخصا لموقفنا القانوني من ضربات الليلة الماضية، وأبلغنا المجلس خطيا بذلك، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أن ذلك شامل.

رُفِعَتْ الجلسة الساعة 18/35.